



تونس.. هل تتحقق تهدئة يحتاجها الانتقال الديمقراطي؟

11-01-2019 الساعة 07:15

هذ نحو أسبوعين اتجهت أطراف السلطة التونسية إلى مساعٍ للتهدئة بعد أشهر من التوتر؛ لا سيما بين الرناسة ورناسة الحكومة.

وفي 28 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، دعا الرئيس "الباجي قائد السبسي"، كل من رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) "محمد الناصر"، ورئيس الحكومة "يوسف الشاهد"، والأهيين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية) "نور الدين الطوبوي"، ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة الأعراف) "سهير ماجول" إلى اجتهاع للتباحث حول الوضع العام.

وحضر الاجتهاع من الأحزاب، "حركة النهضة" (68 نائباً من أصل 217)، وكتلة "الائتلاف الوطني" (44 مقعداً)، و"مشروع تونس" (15 مقعداً).

وحت "السبسي" على "ضرورة مواصلة الحوار بين كل الأطراف على قاعدة تغليب المصلحة الوطنية، والترفع عن الحسابات السياسية الضيقة، وإيجاد حلول جذرية كفيلة بتفكيك عناصر الأزمة الراهنة".

إحساس الجهيع بالخطر

واعتر المهل السياسي، "الحبيب بوعجيلة"، أن هذا التحول في المشهد السياسي يعزى إلى "حالة الضعف التي لا تسرح لأي طرف بحسر الأهور لصالحه في الوقت الراهن".

وقال "بوعجيلة" في تصريحات للناضول: "هناك إدراك من طرف القوى المختلفة والمتصارعة بأن نوازح الضعف التي تحكها لا تسوح لها بهواصمة معركة كسر العظم المتبادلة".

وأشار إلى أن أوضاع البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وارتفاع هوجة الاحتجاجات، اقتضت من رأسي السلطة في القصبة (قصر الكومة)، وقرطاج (قصر الرئاسة) الجلوس على طاولة الحوار.

ها ذهب إليه "بوعجيلة" من إحساس الجهيح بالخطر، اتفق معه أستاذ التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية، "عبداللطيف الحناشي"، وقال: "هناك تصور من قبل رأسي الدولة (السبسي والشاهد) أولاً، والهجتهين ثانياً أن الفترة التي تهرّ بها تونس صعبة جداً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية".

وأضاف "الحناشي" في تصريحات للناضول: "هناك أزمة سياسية وحزبية خانقة خاصة بالنسبة للنداء (حزب نداء تونس)، وسيادة مناخ من عدم الثقة بين الأحزاب والشخصيات الفاعلة".

وحذر "الحناشي"، من أن الأزمة الاقتصادية هولة والاحتجاجات تتصاعد مع تدهور الدينار، وتفاقم الدين الخارجي والعجز.

وتراجع سعر الدينار التونسي من 1.26 دينار أمام الدولار الأمريكي و1.81 دينار مقابل اليورو في بداية عام 2011، إلى 3.02 دينار أمام الدولار، و3.43 دينار مقابل اليورو، حسب إحصائيات نشرها البنك المركزي التونسي الأسبوع الماضي.

وأشار "الحناشي" إلى أن الاجتهاع الذي دعا له "السبسي"، "هو للاستعداد للفترة القادمة وكل الأطراف واعية بخطورة الوضع وبضرورة أن تُجرى الانتخابات، وواعية أيضاً بأن هناك أطراف (لم يسهاها) لا تريد إجراءها".

وأضاف: "رئاسة الدولة النن مساندة لإجراء الانتخابات في وقتها (مقررة للخريف المقبل) ومن خلال دعوته لهذا الاجتهاع بين السبسي أنه رجل دولة باهتياز".

أما رئيس المكتب السياسي لحركة "النهضة"، "نور الدين العرابوي"، فاعتبر أن اجتهاع "السبسي" بهختلف الفاعلين هدفه كان واضحاً، وهو إيجاد حلّ لهشكلة الإضراب العام في الوظيفة العمومية وخفض التوتر، فالوضع لا يحتهل الإضراب العام.

وهنذ 17 ديسمبر/كانون النول الماضي، قرر الاتحاد العام التونسي للشغل القيام بإضراب عام، للمطالبة بالزيادة في الأجور، وتجري قيادته اجتهاعات هاراتونية هنذ هدة

للإنجاحه رغم تواتر بعض الأخبار غير الرسمية عن إمكانية الوصول إلى حل قبل الموعد المحدد.

وأضاف "العرباوي" في تصريحات للناضول، أن الاجتهاع تمّ لهمة عاجلة فالمطلوب عدم تنفيذ الإضراب العام ليوم 17 يناير/كانون الثاني، وإيجاد حل تفاوضي بين الحكومة والاتحاد.

الرئيس "رجل الدولة الجاهع" وليس "قائد" الاحتجاجات

وبرز "السبسي" من خلال اجتهاع، الجمعة، 28 ديسمبر/كانون الأول الهاضي في قصر قرطاج بالطراف السياسية الهساندة للحكومة وبهتلي الأطراف الاجتهاعية كقائد جاهع يتعالى عن الصراعات "الصغيرة".

وفي هذا الصدد، قال "بوعجيلة": "السبسي لا يريد أن يظهر كطرف يقود عملية التصعيد والاحتجاج وهو جهة الحكومة وضرب الاستقرار ومسار الانتقال الديمقراطي". وأظهرت وسائل التواصل الاجتهاعي صورة لاجتهاع أحد قادة "السترات الدهراء"، بهسؤول بارز في "نداء تونس"، وذهبت تحليلات في تونس إلى أن الحركة الاحتجاجية مرتبطة بحزب "نداء تونس" والرئيس "السبسي" نفسه.

وأضاف "بوعجيلة": "السبسي تحدث في كلمته التي بثّها التلفزيون الرسمي بهناسبة رأس السنة الجديدة، باعتباره رئيس جمهورية مسؤول عن الوضع العام في البلاد، وحاول أن يكون على نفس الهسافة من الجميع، وذكر الاحتجاجات وحذر منها".

وتابع: "في نفس الوقت أشار (السبسي) إلى ضرورة استكمال الهيئات الدستورية (المهكمة الدستورية وانتخاب رئيس جديد للهيئة العليا الهستقلة للانتخابات) والاستعداد للذهاب للانتخابات القادمة في وضع يسمح لتونس بأن تفتخر بالانتقال الديمقراطي".

ورأى "عبداللطيف الحناشي"، أن "السبسي" ظهر في اجتهاعه بالطراف السياسية والاجتهاعية، كرجل دولة باهتياز، تغاضى عن كل التناقضات سواء مع "النهضة" أو مع

رئيس الحكومة، حيث يسعى إلى تهدئة الأوضاع.

وأضاف "الحناشي"، أن "مؤسسة الرئاسة ومجلس الأمن القومي (يرأسه الباجي) لها معطيات حول خطورة الوضع النهي".

وتابع: "النهم هو دعوة الاتحاد العام التونسي للشغل كطرف فاعل في الهيدان ويهدد بالإضراب العام".

من جانبه، لفت رئيس المكتب السياسي لحركة "النهضة" نور الدين العرابوي أيضاً إلى إيجابية دعوة "السبسي" لـ"لجان الأطراف السياسية والاجتماعية للاجتماع".

وقال "العرابوي": "مبادرة جيدة من رئاسة الجمهورية ونسجل التفاعل الإيجابي لكل الأطراف".

وأكد "العرابوي" أن علاقة حركة "النهضة" بـ"السبسي" "إيجابية"، مضيفاً: "وإذا كان هناك فضل لنجاح التجربة الديمقراطية التونسية، فالقدر الأساسي منها هو لرئيس الجمهورية ونحن مستهرون في ربط علاقة إيجابية به".

وتابع "العرابوي": "نحن نعتبر الرئيس شريكاً أساسياً في إنجاز هذه التجربة".

[مساعٍ دولية للتهدئة في تونس](#)

وفي سياق الصراع الدائر بين "النهضة" والرئاسة التونسية من جهة، و"النهضة" و"نداء تونس" من جهة أخرى، تحدثت تسريبات في تونس عن مساعٍ دولية لخفض التوتر والحفاظ على التجربة الديمقراطية التونسية.

وأشارت تقارير إعلامية إلى لقاءات في الدوحة خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي، شارك فيها كل من رئيس حركة "النهضة"، "راشد الغنوشي"، ورئيس الهيئة السياسية لحركة "نداء تونس"، "حافظ السبسي"، دون أن يجتهدا في مكان واحد.

وكان هدف اللقاءات وفق هذه التقارير، إعادة العلاقة المتوترة بين الحركتين حيث يتهم "النداء" حركة " النهضة"، بـ"مساندة رئيس الحكومة يوسف الشاهد في عصيانه لهعله الباجي قايد السبسي"، إلا أن الأطراف المعنية لم تؤكد هذه اللقاءات.

في السياق، اعتبر "الحبيب بوعجيلة"، أن هناك "نصائح" دولية من رعاة الانتقال الديمقراطي في تونس (لم يسهم)، بأن ينتهي الصراع سريعاً للاتجاه للانتخابات، وحضور "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" (اتحاد أرباب العهل) والاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر نقابة عمالية في تونس) يفسر وجوب الاستماع للأطراف الاجتماعية.

وذهب "الحناشي" في ذات الاتجاه بشأن سعي أطراف خارجية لحلحلة وضعية الاحتقان في تونس، وقال "يبدو أن أطرافاً خارجية (لم يسهمها) تسعى للإنقاذ الموقف".

وأضاف: "المسألة ليست مرتبطة بتونس بل بكل الإقليم، السودان الأردن ولبنان بلدان تشهد توترات، وتونس مرشحة لأكثر توتر لأن هناك أطرافاً خارجية تسعى لعدم نجاح التجربة بأي ثمن".